

الإسلاميون واليسار بين القطيعة والتعايش، تجربة المغرب

أحمد البوز*

مرت العلاقة بين الإسلاميين واليسار في المغرب بثلاث مراحل أساسية:

مرحلة التصادم والمواجهة

اتسمت هذه المرحلة بالصراع والمواجهة، حيث ظهر الإسلاميون كقوة صاعدة في مواجهة اليسار، الذي كان في ذلك الوقت يقود صراعا مفتوحا مع النظام، كما كان يهيمن على مختلف مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية المحسوبة على ما يعرف ب"الحقل السياسي المضاد". ولذلك بدت مواجهة القوى الإسلامية لليسار وكأنها تجسيد لتواطؤ مع النظام، أو لنقل أنها كانت تخوض حربا بالوكالة لصالحه. وقد برز هذا المعطى بشكل واضح في قضية اغتيال القيادي الاتحادي عمر بنجلون سنة 1975، الذي كان من أشد المعارضين للنظام ع بأيد إسلامية. ولست في حاجة هنا إلى القول أن مثل هذه التجربة شهدتها بلدان عربية وإسلامية أخرى، حيث توأما الإسلاميون مع الأنظمة الحاكمة ضد قوى اليسار. وربما كان الاستثناء الوحيد، الذي يثبت العكس، هو الذي مثلته التجربة التونسية، حين اصطف اليسار بجانب النظام ضد الإسلاميين خلال الفترة التي أعقبت ما يعرف في تونس ب"انقلاب الشهادة الطبية".

مرحلة التعايش وتراجع اللجوء إلى العنف

بعد مرحلة التصادم في أواسط التسعينيات، دشنت علاقة الإسلاميين باليسار مرحلة جديدة يمكن تسميتها ب"مرحلة التعايش"، حيث أخذت تظهر بعض معالم التقارب بين الطرفين. وقد ارتبط ذلك بعدد من العوامل يمكن حصرها في ما يلي:

- ظهور مراجعات فكرية وإيديولوجية في صفوف بعض التنظيمات الإسلامية. والمقصود هنا بالتحديد "البديل الحضاري" و"الحركة من أجل الأمة". حيث ظهرت تحليلات من داخل اليسار نفسه تتحدث عن "اليسار الإسلامي"، مستلهمة في ذلك بعض المفاهيم التي تبلورت في المشرق العربي، وتحديدا في مصر.
- سعي بعض التنظيمات الإسلامية إلى الخروج من دائرة العمل السري إلى العلني. والخروج بالتالي من "الحقل السياسي المضاد" إلى "الحقل السياسي الشرعي". وهو ما سيحقق انطلاقا من سنة 1996.
- بروز مراجعات فكرية وإيديولوجية في صفوف اليسار أيضا، خاصة بعد سقوط جدار برلين. وظهر ذلك، بصفة خاصة، في صفوف بعض المعتقلين السابقين من قيادات ما كان يعرف في المغرب ب"اليسار الجديد" أو "اليسار الماركسي". وهذه المراجعات، إذا كانت قد مست جوانب متعددة من أطروحات اليسار السابقة، فإنها حاولت إعادة النظر في رؤيته للمسألة الدينية ودورها في المجتمع، متأثرا في ذلك بالنموذج العلماني الفرنسي. إذ في محاجة الإسلاميين، احتاج اليسار هو الآخر لتوظيف المرجعية الدينية ليقدم منها ما يعتبره دينا متنورا ومناضلا. باختصار، فإن "اليسار لم يعد منشغلا بقتل الله"، كما يقول أحد الباحثين.
- الانفتاح النسبي الذي بدأت تعرفه الحياة السياسية المغربية انطلاقا من بداية التسعينيات. حيث أخذ النظام المنشغل بتوفير انتقال هادئ للملك يهتم أكثر بأولية إشراك المعارضة، وخاصة اليسارية منها، في تدبير شؤون البلاد.

وقد تجسد هذا التعايش بين الإسلاميين واليسار في عدد من المجالات، يمكن تحديدها كالتالي:

- حوارات ثنائية وجماعية بين إسلاميين ويساريين، سواء في الصحافة أو في فضاءات أخرى، كسلسلة الحوارات التي جرت في مستهل التسعينيات من القرن الماضي بين أحد المعتقلين الإسلاميين وبين الكاتب العام للشبيبة الاتحادية (منظمة شبابية تابعة للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) في ذلك الوقت¹. كما يمكن أن نستحضر سلسلة الحوارات التي تمت في منتصف التسعينيات بين الطلبة الاتحاديون (طلبة الاتحاد الاشتراكي) وطلبة جماعة العدل والإحسان واحتضنها المقر الوطني للشبيبة الاتحادية بالرباط.

- دعوات صريحة من إسلاميين ويساريين لمباشرة حوار بين الطرفين. وهنا نستحضر فكرة "القطب الديمقراطي" التي حاول تجسيدها بعض قدامى "اليسار الماركسي"، وبصفة خاصة الرئيس الحالي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أحمد حرزني، مع "اليسار الإسلامي" ممثلاً في "البديل الحضاري" و"الحركة من أجل الأمة". كما يمكن استحضار مواقف منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، التي تعد امتداداً لمنظمة 23 مارس الماركسية²، الداعية صراحة إلى الحوار مع الإسلاميين والعمل معهم سواء في الساحة الجامعية أو في غيرها، فضلاً عن الدعوات المفتوحة للحوار التي أخذت تطلقها جماعة العدل والإحسان في السنوات الأخيرة، وإن كانت في كل مرة تجابه بمقاطعة من وجهت إليهم.

مرحلة العمل المشترك

خلال هذه المرحلة، التي يمكن تحديدها زمنياً من 1998 إلى 2007، انتقلت العلاقة بين اليساريين والإسلاميين إلى مرحلة جديدة أخذت تبرز فيها بعض المبادرات المشتركة، تجسدت، على الخصوص ب:

- مواقف سياسية إسلامية مساندة لليسر. وهنا يحضر موقف "المساندة النقدية" الذي عبر عنه حزب العدالة والتنمية لحكومة الاشتراكي عبد الرحمن اليوسفي في نهاية التسعينيات ودامت أزيد من سنتين.

- مواقف يسارية مساندة للإسلاميين. وهنا تحضر أربعة قضايا أساسية: الأولى، تتجلى في الدعم الذي لقيه كل من "حزب البديل الحضاري" و"الحركة من أجل الأمة" في معركتهما من أجل اكتساب الشرعية القانونية. ولا أدل على ذلك من أن الحزبين معا عقدا مؤتمريهما بمقر حزب يساري (الحزب الاشتراكي الموحد) بعد أن رفضت وزارة الداخلية الترخيص لهما باستعمال إحدى القاعات العمومية. كما أن لجنة مساندتهما كانت تتكون في أغليبتها من نشطاء يساريين. الثانية، تتمثل في المساندة التي لقيها حزب العدالة والتنمية ضد الدعوات المطالبة بحله بعد تفجيرات الدار البيضاء في 16 ماي 2003. حيث عبرت تنظيمات يسارية ومنظمات حقوقية قريبة من اليسار عن مواقف مناهضة لهذا الحل³، ولمختلف التجاوزات التي ارتكبت ضد الإسلاميين بعد هذه الأحداث. الثالثة، تتحدد في وجود يساريين ضمن لجنة المطالبة بإطلاق سراج بعض المعتقلين المحسوبين على "السلفية الجهادية"، وبصفة خاصة أولئك الذين لم تقدم ضدهم أدلة ثابتة على تورطهم في أعمال إرهابية أو في التحريض على مثل هذه الأعمال⁴. الرابعة، تخص المساندة التي لقيها "حزب الأمة" وحزب "البديل الحضاري"، بعد أن تم اللجوء إلى حلها واعتقال قياديين منها بدعوى انتمائهم إلى خلية إرهابية، وهي القضية التي لا تزال تفاعلاتها جارية في المغرب حتى يومنا هذا. ذلك أن منسق أعمال لجنة التضامن ينتمي لصفوف اليسار، وكذلك الأمر بالنسبة لمنسق هيئة الدفاع.

¹ - يتعلق الأمر بالحوار الذي جرى على صفحات جريدة "النشرة" بين حكيمي بلقاسم، الذي كان ضمن المجموعة المعروفة ب"المجموعة 26"، التي جرى اعتقال أعضائها سنة 1984، قبل أن يتم الإفراج عنه في بداية الألفية الثانية، ومحمد الساسي، الكاتب العام للشبيبة الاتحادية في ذلك الوقت.

² - تم حلها بعض أن اندمجت مع تنظيمات يسارية أخرى في الحزب الذي يسمى الآن "الحزب الاشتراكي الموحد" الممثل في البرلمان.

³ - من المفارقات أن هذه الدعوات الخاصة بحل حزب العدالة والتنمية تزعمها يساريون أيضاً مثل الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي في ذلك الوقت محمد البازغي، وعضو بمكتبه السياسي محمد الكحص.

⁴ - كحسن الكتاني.

غير أن هذه المبادرات المشتركة لم تمنع من وجود صدام بين الطرفين، برز، بصفة خاصة، في محطتين أساسيتين: المحطة الأولى، ارتبطت بطرح الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية. إذ عندما طرحت هذه الخطة من طرف حكومة الاشتراكي عبد الرحمن اليوسفي، وجدت معارضة شديدة من طرف الإسلاميين، وبدرجة أكبر حزب العدالة والتنمية. وأدت هذه المعارضة إلى مواجهة مفتوحة بين الطرفين حاول خلالها كل منهما توظيف الشارع لصالحه. فنظمت مسيرات متقابلة وفي الوقت عينه تقريبا. ولم يحسم هذا الصراع إلا بتدخل الملك، الذي سحب البساط من الجميع حين أعلن عن تشكيل لجنة خاصة أنيطت بها مهمة تعديل مدونة الأحوال الشخصية، تمت المصادقة بالإجماع على نتائجها من طرف جميع مكونات البرلمان. أما المحطة الثانية، فقد ارتبطت بالتفجيرات التي كانت الدار البيضاء مسرحا لها يوم 16 أيار/ماي 2003. حيث أصطف بعض اليساريين، ومنهم وزراء يمثلون حزب الاتحاد الاشتراكي، معاً مع جهات داخل النظام للمطالبة بحل حزب العدالة والتنمية بدعوى أنه "يتحمل المسؤولية المعنوية" عما حصل. ولم تهدأ هذه الحملة المضادة للحزب المذكور إلا بعد أن اضطر هذا الأخير إلى تقديم بعض التنازلات السياسية.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن يتعلق بما إذا كان من الممكن تصور أن ينتقل هذا العمل المشترك إلى مرحلة أخرى متقدمة. ما يعطي لهذا السؤال مشروعية طرحه هو هذه الدعوات التي ارتفعت في الفترة الأخيرة مبشرة بإمكانية التحالف بين الاتحاد الاشتراكي (حزب يساري) والعدالة والتنمية (حزب إسلامي). وفي تقديرنا أن مثل هذه الإمكانية لا تزال متعذرة، على الأقل في الوقت الراهن، لأكثر من سبب:

- أن دعوات التحالف بين العدالة والتنمية والاتحاد الاشتراكي سرعان ما فترت وظهر أنها كانت مجرد دعوات ظرفية ارتبطت بصفة خاصة بنتائج الانتخابات التشريعية لعام 2007، حيث كان الحزبان معا من أكبر الخاسرين فيها. فالعدالة والتنمية لم يستطع احتلال المرتبة الأولى التي كانت تنتبأ بها مختلف استطلاعات الرأي الدولية التي أنجزت قبل الانتخابات. واستثنى من المشاركة في الحكومة التي ضمت تحالفا من الأحزاب بقيادة حزب الاستقلال ومشاركة حزب الاتحاد الاشتراكي. أما هذا الأخير، الذي قاد ما يعرف بتجربة "التناوب" منذ انطلاقتها في 14 آذار/مارس 1998 وظل منذ 1993 يتصدر قائمة الأحزاب السياسية من حيث عدد المقاعد في الانتخابات التشريعية المباشرة، فقد قذفت به نتائج انتخابات 2007 إلى المرتبة الخامسة. ولذلك، فقد ظهرت تلك الدعوات كرد فعل أكثر منها تعبيراً عن قناعة و"نضج" في المواقف السياسية، فضلا عن أنها لم تكن، على الأقل بالنسبة للاتحاد الاشتراكي، صادرة عن موقف رسمي لقيادة الحزب وإنما عن بعض القياديين به، الذين لم يتمكنوا من الفوز في الانتخابات أو لم يتم اختيارهم ضمن قائمة المستوزرين باسم حزبهم.

- أن الإسلاميين هم أنفسهم ليسوا كتلة واحدة، بل لهم تصورات وروى ومواقف مختلفة من عدد من القضايا. وكذلك فإن اليسار ليس واحداً، بل تتجاذبه تيارات وتنظيمات عديدة.

- التخوف من رد فعل النظام في حالة قيام هذا التحالف. إذ هناك ما يشبه الحرص المشترك لبعض الإسلاميين ولبعض اليساريين، على حد سواء، على عدم الإقدام على أية مبادرة من شأنها أن تزعج الملك. بل إنهما يلتقيان أحيانا في بعض مواقفهما وسلوكاتهما السياسية في تعضيد سلطات الملكية. كما يدل على ذلك سعيهما معا لتكريس سلطاتها المطلقة عبر دعم "مؤسسة إمارة المؤمنين".

- وجود بعض اليساريين الذين يؤمنون بأن الإسلاميين هم النقيض الرئيسي الذي تجب مواجهته. ولذلك فقد تحمس بعضهم للفكرة التي تم الترويج لها في محيط النظام حول إمكانية خلق "جبهة مقدسة" ضد الإسلاميين. ولا أظن أن تأسيس "حزب الأصالة والمعاصرة"، بزعامة أحد أقرب المقربين من الملك محمد السادس، وبمشاركة يساريين سابقين، يخرج عن هذه الفكرة.

● استاذ جامعي وصحفي، من خط "اليسار الموحد"